١٣

من حريق «الشورى»..

إلى صخرة ـ «الدويقة»*

عم البلاء البلاد، قبل دخولها تخوم الدولة الحديثة، (القرن الخامس عشر قبل الميلاد)، فوقف الحكيم «نفر روهو» يرثى حظها:

«إنصت ياقلبى، وانع تلك الأرض التى فيها نشأت».

لقد أصبحت هذه البلاد خرابا، فلا من يهتم بها، ولامن يتكلم عنها، ولا من يذرف الدمع!، فأى حال عليها تلك البلاد؟!.

لقد حجبت الشمس فلا تضىء حتى يبصر الناس،... وأصبح نيل مصر جافا حتى يمكن للإنسان أن يخوضه بالقدم... وكل طيب قد اختفى، وصارت البلاد طريحة الشقاء.

لقد ظهر الأعداء فى برمصر، والبلاد صارت مغزوّة تتألم، وقد حدث فيها مالم يحدث من قبل، الابن صار مثل العدو، والأخ صار خصما، والرجل يذبح والده!، وكل الأشياء الطيبة قد ولت،... والبلاد تحتضر، وأملاك الرجل تُغتصب منه وتُعطى للأجنبى.

و«عين شمس»... لن تصير بعد مكان ولادة كل إله».

● ● ●

وكأن «نفر روهو» الحكيم كان يقرأ من اللوح المحفوظ، ويسجل نبوءاته

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٨/١٠/٣٠.

التى رآها قبل عشرات القرون، وشاهد عبرها ماالذى يحدث فى مصر الآن؟!:

ففى مفتتح الألفية الثالثة...

وبعد نحو ثلاثة عقود من حكم الرئيس «حسنى مبارك»، «أصبحت البلاد خرابا»، وعطش الناس بعد أن «جفَ نيلها» الذى كان يغمرها بالخير والعطاء، وجاعوا بعد أن « ولّى كل طيب!»، و «احتضرت البلاد» وصارت «طريحة الشقاء»، بعد أن «ظهر الأعداء فى بر مصر» و«حدث فيها مالم يحدث من قبل!».

آخر الكوارث

يبدو النظام المصرى الآن كبيت قديم، متداع، آيل للسقوط، أو كعجوز هرم تكالبت عليه الأمراض، وتحالفت عليه السنون!

إذ لم يكن حادث سقوط جزء من صخور «جبل المقطم» على رءوس سكان منطقة «الدويقة» العشوائية، الفقراء، والذى أدى إلى انتشال ١١٣ جثة، ودفن بضعة مئات أخرى من الجثث، غير المؤكد عددها، (يقدرها بعض أهالى المنطقة بـ ١٢٠٠ ضحية!)، تحت الأنقاض والصخور، هو الأول من نوعه، ولن يكون الأخير، ولم يكن حدثا مفاجئا، فالخطورة الدائمة التى تكتنف حياة نحو ربع المصريين (يحيون منذ عقود فى مناطق العشوائيات وتخوم البؤس التى تحيط بالعاصمة المرهقة التى تضج بالصخب المستمر، وتناقضات الفقر المدقع والغنى الفاحش، والزحام الرهيب)، والذين ألقت بهم السياسات الاقتصادية للنظام، إلى أوضاع الفاقة والخطر والحياة خارج شروط الأمان، حتى فى حدوده الدنيا، أصبحت أمرا معروفا وشائعا.

ففى حادث «الدويقة» على سبيل المثال، ألّفت لجان، وعُقدت مؤتمرات، ونُظمت دراسات، واتُخذت توصيات، قديمة، كتلك التى تضمنها

تقرير «جيولوجية ومخاطر منطقة جبل المقطم»، الذى صدر عام ١٩٩٧، أى منذ ١١ عاما، وشارك فى إعداده «الهيئة القومية للاستشعار عن بُعد وعلوم الفضاء»، و«الهيئة المصرية العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى»، و «قسم الجيولوجيا» بجامعة عين شمس، وكلها هيئات رسمية مرموقة، حذرت فى تقريرها من مخاطر السكنى فى منطقة الهضبة العليا من المقطم، حيث تتسرب مياه الصرف الصحى ومياه رى الحدائق، والمتجمعة على عمق من ٥ إلى ١٠ أمتار، من أعلى الهضبة، خلال التشققات الموجودة بطبقات الحجر الجيرى، الأمر الذى يسبب تفتت الأحجار وانهيارها على رؤوس الساكنين.

... لكن بالطبع لم يحدث شىء!، بسبب ترهل النظام، واختلال سلم الأولويات، الذى تحتل فيه مثل هذه القضايا موقعا متأخرا، ولأن النافذين فى مراكز صنع القرار ومواقع التأثير، لا يعنيهم هذا الأمر، من بعيد أو قريب، قدر ما يعنيهم تكثيف عمليات «تجريف» الثروة الوطنية، ونهب كل ما يمكن نهبه من الملكية العامة، ونزح المليارات المتراكمة إلى خارج الديار.

مأساة العشوائيات:

ولا يمكن إدراك مأساة «الدويقة» إلا إذا نظرنا إليها فى سياق رؤية عامة لأحوال سكّان المناطق العشوائية فى «بر مصر»، والتى تخبطت الأرقام الرسمية، واختلفت ـ كالعادة ـ فى تحديد عددها...

ففيما يحددها «الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء» بـ ٩٠٩ منطقة، يقدرها «مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار»، التابع لـ «مجلس الوزراء»، بـ «١٠٣٤منطقة»، فى حين تقدرها تقارير «التنمية المحلية» بـ ١١٥٠ منطقة، و يقدر «مركز بحوث الإسكان» عددها بـ ١١٧٤ منطقة، أما «معهد التخطيط القومى»، فيحددها بـ ١٢٢١ منطقة!.

وتصل نسبة الإسكان العشوائى، فى بعض المحافظات، إلى نحو ٢٠٪، وتبلغ فى محافظات أخرى، كمحافظة القاهرة، نحو ٣٠٪، أما فى محافظة الإسكندرية فتبلغ ٥٠٪.

وتبعا لتقدير عدد هذه المناطق، يتباين تقدير عدد قاطنيها، الذين يتراوحون بين ١٢ و١٧,٧ مليونا، وتقدر بعض الدراسات عدد القاطنين فى تلك المناطق بما يقترب من العشرين مليونا (بالنظر إلى صعوبات الحصر الدقيق لهذه الأعداد من جهة، وللتدفق البشرى المستمر - بدافع تفاقم صعوبات الحياة واحتدام الأزمة المجتمعية - من المحافظات الفقيرة إلى العاصمة، القاهرة، بحثا عن العمل والرزق، من جهة أخرى).

وهذا معناه أن حوالى ربع المصريين يعيشون فى مناطق عشوائية، ونصف سكان القاهرة الكبرى تقريبا يقيمون فى مواقع لا تصلح لسكنى الآدميين، فضلا عن الملايين غيرهم، الذين يحيون فى مساكن حديثة البناء، تعود إلى عقود مابعد انتهاج سياسات انفتاح «السداح مداح» منذ السبعينيات، لكنها لم تتقيد بالمواصفات العلمية الصحيحة، أو استخدمت خامات بناء غير مطابقة للمواصفات، ويعيش الآخرون فى بيوت قديمة آيلة للسقوط بسبب انعدام الصيانة، ويتكدسون فى منازل متداعية تنذر أوضاعها بكوارث أفدح، وإن كانت واقعة فى مناطق لا تُصنّف باعتبارها مناطق عشوائية، ومثال على ذلك معظم مبانى مناطق القاهرة القديمة، والكثير من أحيائها الآيلة للسقوط، بفعل القدم والزحام وسوء الصيانة!.

مدينة عشوائية... نظام عشوائى!

وهكذا، فأدق تصورلحصاد نحو ثلث القرن من حكم الرئيس مبارك (نائبا للرئيس ثم رئيسا مطلق الصلاحيات) يتجسد فى وضع العاصمة التاريخية للبلاد، القاهرة (الساحرة)، المدينة/ الدولة، التى أراد «الخديو اسماعيل»، أن

ينشئها على مثال العواصم الأوروبية الحديثة: باريس وروما وغيرها!.

القاهرة الآن تنوء تحت وطأة الفوضى والإهمال والكسل، وغياب المنطق وانعدام الشعور بالمسئولية، من نظام هو ذاته أصبح نظاما عشوائيا، شائخا ومترهلا، وممعنا فى العجز والشلل، إزاء الأحداث والوقائع الكبرى التى تتطلب المبادرة والكفاءة والحسم!.

فعاصمة «أم الدنيا» التى تحتل مساحة ٣٤٤ كيلو مترا مربعا، تحوى الآن ٨١ منطقة عشوائية، يقطنها حوالى ١٠ مليون نسمة، ويتكدس هؤلاء البائسين فى أكشال الصفيح، وعلب الخشب والكرتون، وعلى أسطح المنازل، وبجوار الترع والسكك الحديدية، وفى البيوت الطينية، وتحت أبراج الضغط العالى، وفى القوارب ومساكن الإسكان «المؤقت» والغرف المشتركة البائسة، التى أنشأتها الحكومة، بعد أحداث زلزال عام ١٩٩٢، ولم تتبدل حتى الآن!، وهى جميعها تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات والشروط الصحية، حيث يصبح مجرد حصول ١٧ مليون مواطن على حاجتهم من المياه النظيفة، الصالحة للاستخدام الآدمى، «أقرب إلى ممارسة شعائر اليأس»، حسب تعبير جريدة الـ «واشنطن تايمز» الأمريكية.

وفى بعض هذه «المكتظات» يصل معدل التكدس السكانى إلى أعلى المستويات العالمية، مثل منطقة إمبابة بمحافظة الجيزة، التى يصل معدل التكدس فيها إلى ١١٠ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع، (نحو ثلاثة أضعاف النسبة العالمية المحددة للمدن الكبرى، ٣٨,٥ ألف نسمة لكل كيلومتر مربع)، وهى أعلى نسبة للتكدس على مستوى العالم، حيث يسكن نحو مليون شخص فى مساحة مأهولة لا تتجاوز كيلو مترا مربعا واحدا!.

والأغرب أن ازمة المساكن المتفاقمة، بلا علاج، دفعت مئات الألاف من المصريين الفقراء إلى سكنى المقابر والجبّانات وأضرحة الموتى، يمارسون

فيها كل طقوس الوجود والحياة، فى ظاهرة عزّ نظيرها فى أى مكان آخر من العالم!.

وعند ذهابك إلى هناك، كما تصف الصحفية «ياسمين ناجى»: «فأول منظر تقع عيناك عليه هو جبال القمامة وجثث الحيوانات النافقة ووجوه بشر حزينة، تتحدث ملامحها وتشكو دون أن تصدر صوتا، ويكفيك أن تنظر إليهم وهم يعيشون فى عشش غير آدمية تحيط بهم القمامة من جميع الجوانب... أما الأرض فترويها الماء، ولكنها ليست كشبيهتها، فهى ماء مجارى وصرف صحى، بينما الهواء فيصعب عليك استنشاقه لأنك - ببساطة - ستجد نفسك قد وضعت منديلا على أنفك، ليقيك من شر الرائحة الكريهة، ومن المفضل، وأنت فى هذه الزيارة، أن تحترس من الحشرات والذباب والناموس!».

ومن الطبيعى، والحال هكذا، أن تتحول هذه المناطق إلى بؤر للعنف والجريمة والتطرف وتجارة المخدرات والممنوعات، وأن تصبح موئلا للعاطلين والمتسولين والبروليتريا الرثة بختلف فئاتها!.

انشقاق طبقى:

وقد أدت السياسات الاقتصادية المتبعة، سياسات «السوق»، و«الخصخصة»، و«حرية العرض والطلب»، فى ظل استراتيجيات «الليبرالية الشرسة» التى اتبعتها سلطة الرئيس «مبارك»، إلى «خلخلة» التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم بيع أصول الدولة إلى المقربين من رجال المال والأعمال، وفى ظل «المصاهرة» التى رعاها نظام فاسد ومستبد بين «السلطة» و«الثروة»، أتيح لفرد واحد، هو «أحمد عز»، أمين «لجنة السياسات» بـ «الحزب الوطنى»، حزب السلطة، وأهم عناصر «شلة» نجل الرئيس، «جمال مبارك»، ومحتكر صناعة الصلب فى البلاد، أن يحقق

٢,٣ مليار جنيه، أرباحا خالصة، فى عام ٢٠٠٧، إضافة إلى ثلاثة مليارات أخرى، أرباحا من المضاربة فى البورصة، خلال شهرين إثنين وحسب.

وهذه السياسات المنهجية المتراكمة، دفعت إلى استفحال الوضع فى مصر، وأدت إلى انقسام طبقى بالغ الحدة والحرج فى المجتمع، الآن، كما يرصدالأستاذ صلاح الدين حافظ، الصحفى بجريدة «الأهرام»، فبعد أن كانت فى مصر، تقليديا، تتعايش طبقات ثلاث: ثرية، وفقيرة، وبينهما الطبقة الوسطى الأوسع والأكبر.. أصبحت تنقسم إلى طبقة الأثرياء الجدد، وطبقة الفقراء الدائمين، وطبقة تحت حد الفقر، وهى مع الثانية «تضمان أكثر من ٩٥٪ من الشعب المصرى»، وأصبح من الطبيعى أن تتجاور فى العاصمة الواحدة، (التى يقتل فيها أب، أطفاله الثلاثة بالسيف، لعجزه عن إطعامهم لمدة أربعة أيام، كما نُشر منذ أيام)... «مدن الصفوة»، التى يصل ثمن القصرالواحد فيها إلى ٤٠ مليون جنيه، ومدن الفقر، التى أشرنا إلى عينة منها آنفا.

لقد عادت «سيطرة رأس المال على الحكم» بأشد وأسوأ معانيها، وهو وضع يرى فيه المفكر الاقتصادى الدكتور «جوده عبد الخالق»: «تهديدا صريحا للأمن القومى».

«مافيات الأعمال»:

وإذا علمنا أن «ممدوح إسماعيل» مالك «عبّارة الموت» التى راح ضحيتها ١٠٣٣ مصريا، و«هانى سرور» صاحب قضية «الدم الملوث» التى أصابت الرأى العام بالفزع، و«محمد أبو العينين»، المتهم بتهريب «ممنوعات» وملايين من أقراص «الفياجرا» وسط مستلزمات مصانع «السيراميك» التى يملكها، و«محمد فريد خميس» رجل الأعمال الكبير وصاحب قضية الرشوة الكبرى لبعض القضاة، وغيرهم من كبار أصحاب

الثروات الفاحشة، الذين طفواعلى سطح الحياة المالية والسياسية فى السنوات الأخيرة، هم جميعهم من مستنبتات «صوبة» النظام ذاته، فليس من الغرابة أن ينسلّوا جميعا مما وُجه إليهم من اتهامات، وأن يُبرّءوا من الجرائم المنسوبة لهم، وهو مايدفع الكثيرين لتوقع أن يبرأ آخرهم، «هشام طلعت مصطفى»، المتهم بقتل اللبنانية «سوزان تميم»، هو الآخر، من جريمته البشعة، خاصة وأنه يمت بصلة مصاهرة مع الأسرة الرئاسية!.

وهذه «الشلة» من رجال المال والأعمال الجدد، نمت، كما يكتب «حمدى رزق» فى جريدة «المصرى اليوم»: «فى حجر» أمانة السياسات «(بالحزب الوطنى)، نوع هجين، انكشارية بزنسية ملتحفة بكارتلات مالية مخيفة، لا بتخاف ولا تختشى، مجترئون على القانون والنظام والدولة والبلد، متجاوزون لا يأبهون!».

ومن الطبيعى، فى ظل هذه الأوضاع الخطرة، التى باتت تستفز قطاعات متزايدة لا تخفى سخطها على ما يحدث من انهيار عام فى البلاد، أن يصيب الهلع بعضا من العناصر الأكثر إدراكا فى النظام، مثل الدكتور «مصطفى الفقى»، المدير السابق لمكتب الرئيس مبارك، والسفير السابق، وعضو مجلس الشعب عن «الحزب الوطنى» ورئيس «لجنة العلاقات الخارجية» بالمجلس، الذى لم يتمالك نفسه، للمرة الأولى، من تحذير السلطة تحذيرا صريحا: من «ثورة الجياع»، التى اعتبرها «أمرا محتمل الحدوث، لأن القاهرة محاطة بحزام يتكون من ٧ ملايين مواطن فى المناطق العشوائية»، ناصحا رجال أعمال نظامه بـ «تفعيل العدالة الاجتماعية، والدفاع عنها، من قبل القطاع الخاص»، لضمان تجنب اندلاع ثورة الجياع!»..

و.. مصر تحترق!

وليت مأساة الوضع فى مصر توقفت عند هذا الحد، فقد اندلعت، مؤخرا، موجة عاتية من الحرائق، اجتاحت مبانى العاصمة ذات القيمة التاريخية، ومصانعها ومجمعاتها الثقافية والخدمية، معيدة إلى أذهان المصريين الذكرى المحزنة لحرائق طالت رموز حضارية كمبنى الأوبرا الخديوية الكلاسيكى البديع، الذى أنشأه «الخديو إسماعيل»، وقطار السكك الحديدية الذى تحول إلى محرقة التهمت أكثر من ألف من فقراء جنوب الوادى، وحريق مسرح «بنى سويف»، الذى التهم العشرات من شباب المسرحيين، وغيرها.

الحياة فى جهنم:

ففى شهر أكتوبر (تشرين أول) الماضى وحده، شب أكثر من ٢٥٠ حريقا، تحالف الفساد العميق مع الإهمال الجسيم، فى ظل اهتراء النظام وتدنى فاعليته، على مضاعفة آثارها، فالتهمت هذه الحرائق مستشفيات حكومية، ومصانع (خاصة وعامة)، ومواقع جامعية، ومخازن سلعية، و«مولات» كبيرة، وعمارات سكنية... إلخ، وهو وضع شبيه بـ «الحياة فى جهنم»، كما وصفه البعض.

غير أن ماحزّ فى نفوس المصريين، كان الحريقان المروعان لكل من مبنى «مجلس الشورى»، ومبنى «المسرح القومى»، لما يمثلانه من قيمة تاريخية وثقافية هامة.

فالأول تحفة معمارية أنشئت عام ١٩١٢، وشهدت قاعاته انعقاد كافة المجالس التشريعية حتى عام ١٩١٨، ثم تحولت إلى مقر لمجلس الشيوخ، فى ظل دستور ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢، وأغلقت بعد ذلك حتى أعيد استخدامها كمقر لمجلس الشورى، عام ١٩٨٠.

والخسارة فى حريق هذا المبنى لا تتوقف على الجانب المادى وحده، وإنما تمتد إلى الوثائق التاريخية، بالغة الأهمية، التى التهمتها ألسنة النيران: جميع مضابط البرلمان المصرى، منذ إنشائه عام ١٩٦٦، خطب الملوك المصريين أمام البرلمان ومستندات ترشيح الرؤساء، والأرشيف الكامل للبرلمان، وغيرها من الوثائق التى لا تقدر بثمن.

أما مبنى «المسرح القومى» فقد أسسه الخديو إسماعيل، عام ١٨٧٠، على أراضى «بركة الأزبكية»، وأعيد تجديده عام ١٩٢٠، ولكى يكون شاهدا على «رحلة المسرح الحديث منذ مولده، فى مسرحيات يعقوب صنوع الاجتماعية الخفيفة، إلى وقتنا هذا، رحلة دامت أكثر من ١٣٨ سنة، هى عمر المسرح فى مصر، فى مراحله المتوالية، التى صنعها بالفن والموهبة والكفاح، جميع الكتاب والفنانين الذين يتألف منهم قاموس المسرح المصرى» (سهى على رجب، المسرح القومى مبنى عمره ١٣٨عاما، جريدة «القاهرة» ٢٠٠٨/١٠/٧).

وكان أكثر ما لفت الانتباه فى هذه السلسلة من الحرائق هو بؤس عمليات مواجهة النيران والسيطرة عل ألسنتها، على الرغم من الملايين التى تصرف فى عمليات التجديد والتأمين، وتبدّى عجز النظام فادحا، مع فشله فى انقاذ «مجلس شوراه» من الحريق الذى أتى عليه بالكامل، على الرغم من أنه يقع فى قلب «مجمّع السلطة»، الذى يضم، إضافةً إليه، مقر «مجلس الوزراء»، ومقار العديد من الوزارات الهامة، ومقر «مجلس الشعب» أيضا.

غروب نظام:

والمثير فى هذا الحدث بالذات ردود فعل الجماهير العادية، التى - مع أسفها لاحتراق المبنى التاريخى ومحتوياته - أبدت شماتة واضحة، استفزت أركان النظام، فراحوا يفسرونها باعتبارها نوعا من «عدم الانتماء» وغياب

الولاء، وكانت أغلب التعليقات الشعبية التى تناولت هذا الأمر، تمنت، بدون مواربة، لو أن الحريق كان فى الصباح، أى فترة ودوام أعضاء المجلسين المتجاورين، «الشعب» و «الشورى»، «حتى نتخلص منهم جميعا»، ومفهوم طبعا أن هذا الشعور كان يعكس انعدام الثقة، وكره الشعب لهاتين المؤسستين، والذى لم ير منهما إلا أدوارا مناوئة لمصالحة، ومتآمرة على لقمة عيشه.

وشروق شعب:

لكن حركة الشعب المصرى لم تتوقف عند حدود الشماتة والتشفى، وإنما تتطور، شيئا فشيئا، باتجاه بلورة حركة شعبية بديلة، يرى المفكر الكبير الدكتور «سمير أمين» أنها وصلت «مرحلة جديدة من النضج فى السنوات الخمس الأخيرة، فمنذ سنوات، جذبت حركة «كفاية» الأضواء، وحركات سياسية أخرى تطالب بالتغيير (السياسى)، والآن المشهد يتغير، الحركات والمطالب الاجتماعية دخلت الساحة واتسع نطاقها. الحركة العمالية الإضرابية تتصاعد وتناضل من أجل علاقات عمل ومستويات من الأجور أكثر عدالة، ومعها يتفتح الوعى السياسى للعمال. كذلك برزت ظواهر جديدة كنضالات الموظفين والمهنيين، ونضال الفلاحين للدفاع عن أرضهم ضد الإقطاع العائد، وحركات الشباب التى منحت المشهد جرأتها وحيويتها، وقدمت وجها آخر لشباب يراهن على الوطن والشعب، ولم تُخَدِّرْهُ أحلام الهجرة.. والأهم من ذلك كله أن كل هذه الحركات تبحث عن أشكال تنظيمية مستقلة، وتحرز انتصارات (يومية) صغيرة». (البديل ٢٠٠٨/٤/٣٠).

إن مسلسل الكوارث التى لا تنقطع، والحرائق الممتدة، فى مصر، لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد سلسلة من الحوادث العارضة، أو المشكلات العابرة، (يُسأل عنها «القدر» وحده، الذى اتهمه «فاروق حسنى»، وزير الثقافة، بالتسبب فى حريق «المسرح القومى»، قبل أن يعود ليؤكد أنه تم «بفعل فاعل»)، وإنما ينبغى النظر إليه من منظور التردى العام لأداء

النظام الشائخ، والمترهل، الذى حكم مصر قرابة ثلث القرن الماضى.

فما حدث من حريق لمبنى «مجلس الشورى»، ومن سقوط لصخور جبل المقطم على رؤوس البؤساء من المواطنين الفقراء المهمشين، والكوارث السابقة واللاحقة، كلها تأتى كإشارات بالغة الدلالة على أفول عهد وغروب نظام ونهاية سلطة!.

إنه ليس حريقا لمبنى متهالك، وإنما احتراق لنظام حكم، يقدم - يوميا الدليل على أنه بلغ سن الاستيداع، ووصل إلى أوان الأفول.

■ ■ ■

obeikandl.com